

الفصل العاشر
الصيغ النموذجية
والشرح والتعليق لعقود البيع
بشرط التجربة

obeikandi.com

المبحث الأول

طبيع ونماذج

نموذج رقم 38

عقد بيع بشرط التجربة مادة ٤٢١ مدني

أنه في يوم / / الموافق

تم تحرير هذا العقد بين كل من :

١- السيد / مصري الجنسية

مقيم برقم قسم

محافضة يحمل بطاقة رقم قومي

(طرف أول)

٢- السيد / مصري الجنسية

مقيم برقم قسم

محافضة يحمل بطاقة رقم قومي

(طرف ثان)

يقر الطرفان بأهليتهما للتعاقد واتفاقهما على ما يلي :

(البند الأول) باع الطرف الأول للطرف الثاني

سيارة bmw ماركة

أو آلة مستعملة ماركة

... أو آلة ماركة الخ ، على أن يكون للأخير الحق

في تجربة المبيع لمدة ثلاثة أيام تبدأ من تاريخ هذا العقد ، وعليه إعلان رفضه

فور انقضائها وإلا اعتبر سكوته قبولا والتزام بكافة بنود هذا العقد .

(البند الثاني) تم هذا البيع لقاء ثمن قدره ... فقط دفع منه الطرف الثاني وقت التوقيع على هذا العقد مبلغ ... فقط ... والتزم بدفع الباقي فور قبوله للمبيع أو بانقضاء مهلة الاختيار المحددة فيما تقدم .

(البند الثالث) يعتبر العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو أى إجراء آخر في حالة إخلال الطرف الثاني بالتزامه الموضح بالبند السابق .

(البند الرابع) يصبح العقد باثنا فور إعلان الطرف الثاني قبوله للمبيع أو بانقضاء اجل الخيار ولا يجوز لاي من طرفيه الرجوع فيه .

(البند الخامس) فى حالة رفض الطرف الثاني للمبيع، يلتزم برده فورا الى الطرف الأول بمصاريف على عاتقه، فأن رفض الأخير تسلمه، كان للأول اتخاذ إجراءات العرض القانوني .

(البند السادس) يجوز للطرف الثاني إعلان الطرف الأول برفضه برقيا فى حالة امتناع الأخير عن الاعتداد بالرفض الشفهي أو امتناعه عن تسلم المبيع خلال الأجل المقرر للتجربة أو في حالة عدم وجوده بمحل إقامته بهذا العقد .

(البند السابع) يعتبر عنوان كل من الطرفين الموضح قرين اسمه، موطننا مختارا فيما يتعلق باتخاذ كافة الإجراءات المتعلقة بهذا العقد .

(البند الثامن) تختص محاكم ... بنظر ما قد ينشأ من منازعات حول هذا العقد .

(البند التاسع) حرر هذا العقد من نسختين، لكل طرف نسخة.

(الطرف الثاني)

(الطرف الأول)

المبحث الثانى

التعليق:

بخلاصة : ما ورد بالمذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للقانون
المدنى بشأن عقد البيع بشرط التجربة المادة (٤٢١) والتعليق
مادة (٤٢١)

- ١- فى البيع بشرط التجربة يجوز للمشتري أن يقبل المبيع أو يرفضه. وعلى البائع أن يمكنه من التجربة فإذا رفض المشتري المبيع وجب أن يعلن الرفض فى المدة المتفق عليها فإن لم يكن هناك اتفاق على المدة ففى مدة معقولة يعينها البائع فإذا انقضت هذه المدة وسكت المشتري مع تمكنه من تجربة المبيع اعتبر سكوته قبولاً.
- ٢- ويعتبر البيع بشرط التجربة معلقاً على شرط واقف هو قبول المبيع إلا إذا تبين من الاتفاق أو الظروف أن البيع معلق على شرط فاسخ.
- ١- اعتبر المشرع أن الأصل هو أن يكون البيع متعلقاً على شرط واقف إلا إذا تبين من الاتفاق أو الظروف أن البيع معلق على شرط فاسخ فقد يريد المتعاقدان صراحة أو ضمناً أن ينفذ البيع منذ تمامه. على أن يفسخ إذا تبين من التجربة أن المبيع غير صالح فإن لم يتبين ذلك وجب الرجوع إلى الأصل وأن يكون البيع موقوفاً حتى تتبين نتيجة التجربة.
- ٢- قرر المشرع إلزام البائع بتمكين المشتري من تجربة المبيع وللمشتري حرية القبول أو الرفض. فإن المفروض أن يكون المبيع من الأشياء التى يتطلب فيها أن تناسب المشتري مناسبة شخصية. ويكون للمشتري حق الرفض فى مدة معينة يتفق عليها وإلا حدد البائع مدة معقولة للمشتري على أن يكون لهذا حق التظلم من قصر المدة قبل المشتري أو رفض فى خلال المدة أصبح البيع باتاً أو اعتبر كأن لم يكن تبعاً للقبول أو للرفض. أما

إذا انقضت المدة وسكت المشتري عن القبول أو الرفض مع تمكنه من تجربة المبيع فإن سكوته يعتبر قبولاً.

أولاً: تعليق البيع على شرط التجربة:

ويكون ذلك فى حالة اشتراط المشتري على البائع لقبوله شراء المبيع أن يجرب هذا الشئ ليتبين صلاحيته للغرض المقصود منه وقد يكون ذلك الشرط صريحاً وقد يكون ضمناً مستفاد من طبيعة التعامل والعرف المتبع فى هذا الشأن والمتفق مع طبيعة الأشياء ذاتها.

والبيع بشرط التجربة يرتبط ببعض البيوع التى تقع على أشياء لايمكن الاستيثاق منها إلا بعد استعمالها.

ثانياً: الوقت الذى تتم فيه التجربة وأسبابها وكيفيةها:

المقصود من تجربة المبيع الذى يقوم بها المشتري هو أمرين:

أ - أن يتبين أن المبيع بالفعل صالح للوفاء بالغرض المقصود منه والمقصود عليه.

ب- وهن يستتق من أن المبيع يستجيب لحاجته كمشتري له. فالعبرة هى بملائمة وصلاحية المبيع لحاجة المشتري لأنه وحده الذى يستطيع أن يقرر ذلك.

الوقت: كثيراً ما يعين المتبايعان وقتاً محدد يعلن فيه المشتري عن النتيجة التى توصل إليها من خلال تجربة المبيع.

ثالثاً: أثر قبول أو رفض المشتري للمبيع:

إذا قبل المشتري المبيع أو رفضه فى خلال مدة التجربة اعتبر البيع من وقت إعلان القبول أو الرفض بيعاً تاماً أو كأن لم يكن على حسب حالة القبول أو الرفض.

أما إذا انقضت المهلة الممنوحة إلى المشتري ليقرر قبوله أو رفضه للمبيع إلا أن المشتري قد سكت فإن سكوته يعد قبولاً وذلك يرجع إلى أن التجربة شرط علق عليه البيع فيعتبر الشرط إذا كان واقف قد تحقق وإذا كان فاسخاً قد تخلف.

رابعاً: التجربة شرط واقف:

صرحت المادة / ٤٢١ فقرة ثانية من القانون المدني بأن البيع بشرط التجربة يعتبر (معلقاً على شرط واقف هو قبول المبيع إلا إذا تبين من الاتفاق أو الظروف أن البيع معلق على شرط فاسخ).

وبناء على ذلك يكون المشتري للمبيع بشرط التجربة مالكاً له تحت شرط واقف - ذلك أن هذا الشرط الواقف للمشتري يكون في ذلك الوقت فاسخ للبائع.

فمتى تحقق الشرط أصبحت ملكية المشتري للمبيع ملكية باتة بأثر رجعي تعود إلى وقت البيع لا إلى وقت قبول المشتري للمبيع.

وتقرر أيضاً المادة / ٤٢١ من التقنين المدني أنه " إذا انقضت المدة وسكت المشتري مع تمكنه من تجربة المبيع اعتبر سكوته قبولاً " .

أما إذا هلك المبيع بسبب أجنبي وهو لا يزال تحت التجربة وقبل قبول المشتري فإنه يهلك على البائع ذلك لأن البائع هو المالك للمبيع تحت الشرط الفاسخ.

وقد قضت محكمة النقض بأن بقاء الشيء تحت يد المشتري على شرط التجربة يعتبر على سبيل الوديعة فإذا تصرف فيه يعد خائناً للأمانة.

(طعن نقض ج رقم ٢٤٧ جلسة ٢٥ / ١١ / ١٩٤٠)

وإذا سكت المشتري وقت طويل دون أن يعلن نتيجة التجربة فالمفروض أن بقاءه ساكناً هذه المدة الطويلة يتضمن قبوله للمبيع.

أما إذا لم يتمكن المشتري من تجربة المبيع فى هذه المدة المحددة لسبب أجنبى لا يد له فيه - فالبائع يكون بالخيار - أما أن يمهل المشتري مدة أخرى لتجربة المبيع - وأما أن يفسخ البيع فيتحلل من التزاماته.

أما إذا مات المشتري قبل تجربة الشئ انتقل حقه فى تجربة الشئ إلى ورثته الذين لهم الحق فى الحلول محله فى تجربة الشئ وإبداء الرغبة فى قبوله أو رفضه.

أما إذا فقد المشتري أهليته قبل أن يجيز العقد وجب على الولى أو الوصى أو القيم اختيار ما هو فى صالحه أى ما يكون نافعاً له نفعاً محضاً أو دائر بين النفع والضرر.